المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار ما تسمح به مقتضيات القانون الداخلي، أود أن أحيط المجلس إحاطة بما يتعلق بتجميد معالجة مقترحات القوانين في غرفتنا هاته.

أذكر أعضاء المجلس المحترمين، وعلى الخصوص السيد رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب ورؤساء اللجن، إلى أن المادة 82 من الدستور في فقرتها الأخيرة تنص على ما يلي: "يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة".

ونعلم جيدا أن الدستور لما ينطق يقصد هدفا، ألا وهو تعزيز مكانة السلطة التشريعية لتبادر إلى التشريع، لا أن تنتظر المشاريع التي تأتي من الحكومة، بل هي التي لها صلاحية التشريع بالأولوية، فلذلك ألح الدستور على هذا المقتضى بغاية تفعيل دور هاته المؤسسة.

ومنذ أن دخل الدستور الحالي حيز التنفيذ، لم يسبق لنا أن عاجلنا أي مقترح من مقترحات القوانين. وأذكر بأن فريق التحالف الاشتراكي قدم عدة مقترحات، ومازالت مجمدة إلى الآن؛ أذكر من بينها:

- مقترح قانون يتعلق بإحداث المجلس الوطني للمناطق الجبلية، والهدف منه هو معالجة الإشكاليات الصعبة التي يعيشها جزء من الشعب المغربي الذي يسكن سفوح الجبال والبادي النائية. وتدعو من هذا المقترح إلى المبادرة إلى إعداد قانون الجبال باعتبار أن الدولة المغربية تعتبر من الدول القلائل التي لا تتوفر على هذه القوانين، وهي في مقدمة الدول التي أخذت على عاتقها مقارنة المشروع البيئي التنموي.

- ومن بين هذه المقترحات، مقترح قانون يتعلق بالحماية من الكوارث والوقاية المدنية، وذلك لحاجة البلاد إلى سد الفراغ في هذا الموضوع.

- ومن بينها كذلك المقترح المتعلق بتعديل القانون 37.93 المتعلق بالحالة المدنية لحماية حقوق السكان الأمازيغيين في استعمال أسماهم الأصلية واختيارها لأولادهم وبناتهم؛

- ومن بينها كذلك مقترح قانون تعديل المواد: 20، 21 و 22 من مدونة الأسرة التي تعالج سن الزواج؛

- ومن بينها كذلك تعديل الفصول 475 و 485 و 486 من مجموعة القانون الجنائي بهدف عدم إسقاط جريمة الاغتصاب بعد الزواج وتحليل الاغتصاب كجريمة شنعاء بفعل الزواج.

وهناك مقترحات قوانين أخرى مازلنا ننتظرها، ووجهنا إلى السيد رئيس اللجنة رسالتين في الموضوع وإلى رئيس مجلس المستشارين، ومازلنا نجد مقتضى دستوري واضح، نطالب بتفعيل الدستور في غرفتنا.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

محضر الجلسة رقم 806

التاريخ: الثلاثاء 16 جادى الآخرة 1433 (8 ماي 2012)

الرئاسة: المستشار السيد حسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد حسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للإعلانات، فهناك الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 8 ماي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 9 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 5 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. باسمكم جميعا نرحب بأعضاء جمعية "منتدى الشباب المغربي للثقافة والتنمية" بتازة.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بثان (8) طلبات إحاطة. الكلمة للفريق الفيدرالي.. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة، تمه مآل البرنامج الوطني لمقاولة، الذي خاضت في شأنه الحكومات السابقة معارك كبرى من أجل تنزيهه، بدءا بحكومة إدريس جطو وصولا إلى حكومة عباس الفاسي.

إلا أنه وبعد تقديم نتائجه، يبدو أنها كانت محدودة، حيث تبين أن الأبنك ترفض إلى اليوم تمويل هذا البرنامج لأنه حسب زعمها مكلف وغير مضمون، وبالتالي تعمل هاته الأبنك على إفشال أضخم مشروع نراه اليوم في فريق التجمع الوطني للأحرار هو المنتفس الذي يمكن من خلاله التقليل من وقع ظاهرة حاملي الشواهد والمشاريع داخل المجتمع.

السيد الرئيس،

لقد سطر برنامج مقاولتي وفق ما تضمنه التصريح الحكومي للسيد عباس الفاسي على إحداث 30 ألف مقالة صغيرة تمكن من خلق ما يزيد عن 90.000 فرصة عمل في أفق سنة 2008.

وحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا، والتي تبين باللموس فشل برنامج مقاولتي، حيث أن عدد المقاولات المحدثه وصلت إلى 3500 مقالة، منها 1800 مقالة حصلت على التمويلات البنكية، في الوقت الذي اعتمدت فيه باقي المقاولات على التمويل الذاتي، وهذا يبرز جليا فشل الحكومة في هذا المشروع، مما يعكس الفشل في تدبير ملف التشغيل ومساعدة الشباب حاملي الشهادات على ولوج ميدان المقولة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشباب أصبح يحتاط في هذا الإطار من خلق مقاولات وأخذ قروض مخافة الإفلاس والدخول في دوامة المحاكم التي قد تؤدي به أحيانا إلى السجن بسبب تخلي الدولة عن دعم هذه الفئة وتوجيهها في مجال استثمار القروض داخل المقاولات الصغرى.

هذا، مع التأكيد على أن الأبنك هي بدورها لم تنخرط إيجابا في البرنامج رغم الأرباح الطائلة التي تجنيها.

السيد الرئيس،

إننا واثقون بأن هذا البرنامج مازال صالحا للمستقبل إذا ما هيأنا له كافة ظروف النجاح، لأننا نعتبره الحل الأمثل للتقليل من آفة البطالة وامتصاص الحشود الهائلة من المعطلين حاملي الشهادات بكامل فئاتهم وتخصصاتهم، والذين لا يتوانون في الاعتصام أمام البرلمان وباقي المؤسسات العمومية.

إن الشباب المعطل هو العمود الفقري للبلاد، ويتوفر على الكفاءات والقدرات والمؤهلات، التي ستمكنه من المساهمة في تنمية البلاد في إطار دستور جديد يكفل الحق في التعلم وفي الشغل أو على الأقل المواكبة والمرافقة في الحصول على الإمكانيات المادية من أجل خلق مقاولات مواطنة، لها كافة الشروط وتوفر الحماية القانونية لهؤلاء الشباب المتحمس.

لذا، ندعو الحكومة الحالية إلى إعطاء انطلاقة جديدة لهذا البرنامج من خلال العديد من الإجراءات التحفيزية، على سبيل المثال التخصيص في قانون الصفقات العمومية على ضرورة تشجيع المقولة الناشئة وإعطائها فرصة الانخراط في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

أختي المستشارة، إخواني المستشارون،

في إطار المادة 128 نحيط مجلسنا الموقر بما يقع فيما يخص مقترحات القوانين. مقترحات قوانين اللي الآن الدستور الجديد ينص ابتداء من المادة 78 إلى المادة 85 على ضرورة المساهمة في السلطة التشريعية للبرلمانيين والبرلمانيات.

وفي فريقنا الاشتراكي أود أن أؤكد على أنه هناك مقترحات قوانين التي وضعت على المجلس، يفوق عددها 10 مقترحات قوانين خلال السنة الفارطة وهاته الدورة.

من ضمن هاته المقترحات، مقترحات ذات بعد اجتماعي، والمادة 78 من الدستور واضحة فيما يخص مقترحات القوانين ومشاريع القوانين ذات البعد الاجتماعي اللي يمكن توضع في مكتب مجلس المستشارين، مثال: تعديل المادة 20 و21 من مدونة الأسرة؛ وضع هذا المقترح في نوفمبر 2010، ولا زالت الحكومة، رغم كل ما بذل، رغم المراسلات للمكتب، لرئيس اللجنة، لأعضاء الحكومة، يوم دراسي نظم من أجل هذا الموضوع، ولا من يجيب. والسادة المستشارين في الفريق الاشتراكي اللي وضعوا هذا المقترحات، راه يصبح نوع من الإحباط، لأنه العمل التشريعي أساسي، والآن دور المعارضة كذلك أساسي في وضع مقترحات القوانين. وبالتالي، نلتمس من الحكومة أن تسرع بالخروج للوجود لهذه المقترحات قوانين.

هناك مقترح تعديل قانون لقانون صوت عليه في مجلس النواب وفي مجلس المستشارين لمحاربة التدخين والشيشة، والآن نعيش فراغ قانوني فيما يخص محاربة الشيشة، والحكومة لم تسهر على هذا المقترح من أجل أن يرى

الديمقراطية في تجلياتها الأساسية من الحق في الاختلاف والتعدد إلى القبول بالآخر ومحاولة صناعة المجد السياسي على أقباض المشترك الإنساني للمغاربة في ارتباطهم بالقيم الكونية.

إنها، السيد الرئيس، ليست زلة كاميرات، إنها زلة فكر وثقافة ومنطق تكويسي يجسد الرؤية الأحادية لتدبير الإعلام العمومي من قلب الخضم الجديد للعبة السلطة وما دفاتر التحملات وما أثارته من انزعاج وقلق إلا التجلي الأكبر لهذا التوجه.

لقد تعمدت القنوات العمومية تقزيم تظاهرات الفيدرالية، علما أن الضرر مس الجميع، وذلك لن يمنعا من ممارسة حقنا المشروع في الدفاع عن قضايا الشغيلة المغربية.

لذا، نحمل السيد الوزير الوصي والمدراء المعنيين أن هذا الأمر يتعارض مع الخيار الديمقراطي ويتناقى مع مقتضى الدستور في الفصل 165 والذي ينص على احترام التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي والحق في المعلومة في الميدان السمي البصري وذلك في احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

السيد الرئيس،

نريد في فريق الأصالة والمعاصرة، ومن منطلق تجديد إبداء حسن نيتنا، أن نوجه نداء صادقا إلى السيد رئيس الحكومة، نطالبه فيها بالانتباه إلى ضرورة الاستعجالية القسوى لمراجعة منهجية الحكومة في العمل، وإلى ضرورة الالتزام بأقصى درجات المسؤولية والجدية من أجل استدراك التأخر الحاصل في مباشرة الأوراش الإستراتيجية الوطنية الكبرى المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك قبل فوات الأوان لأن الزمن لم يعد يرحم الكسالى والمتخاذلين.

مناسبة هذا النداء، هو هذا الخوف أو القلق المجتمعي العام الذي أصبح يحس به الجميع نتيجة ما تم تسجيله من مؤشرات ومعطيات لا تبعث على الاثتياح في مختلف واجهات عمل الحكومة المتسم بضعف الانسجام وتضارب المواقف بين مكوناتها إزاء قضايا عديدة ومنها قضية الدفاتر التي تحدث عنها زملاؤنا قبل قليل وبطء الأداء وتراخي وتيرته، وبالغموض وازدواجية الأدوار واستمرار التبشير بخطاب النوايا والتبريرات وإعادة إنتاج منطق إلقاء المسؤولية على الغير، وإدعاء وجود أطراف معاكسة هلامية لإرادة الإصلاح دون امتلاك الجرأة عن الإفصاح عن هويتها.

بل والأخطر من ذلك، ابتعاد الحكومة التدريجي عن روح الدستور نفسه وعن برنامج الحكومي نفسه، بالإضافة إلى استمرار تلكنها في الإعلان

النور وأن ينشر في الجريدة الرسمية، على الأقل هاذوك جوج قوانين اللي صوت عليهم بالمجلسين، ولكن لم ترى النور على مستوى الجريدة الرسمية. وبالتالي، السيد الرئيس، إخواني، هاذ المقترحات قوانين نحن لا يمكن أن نصمت كثيرا من أجل أن تصل هذه المقترحات إلى وضعها الطبيعي وتتبع المسطرة الطبيعية لهذه المقترحات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة لفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان المستشارتان، السادة المستشارين،

في ممارسة تنتمي للزمن السياسي القديم، ولم تحضر في عهد الحكومات الثلاث السابقة، وفي ضرب بين للتراكبات التي تحققت في مجال ديمقراطية الإعلام العمومي في العشرية الأخيرة، وفي تجاهل وتجاوز للحمولة الدستورية الرامية إلى جعله من دعائم الاختيار الديمقراطي، قامت القنوات التلفزيونية العمومية الثلاث ووكالة المغرب العربي الأبناء بتغطية فاتح ماي 2012 بشكل يفتح من جديد باب همينة السلطة على الفضاء الإعلامي بتعمد الخلط بين صفة رئيس الحكومة وصفة الأمين العام للحزب تحت مبرر تغطية تظاهرات النقابة المقربة من الحزب بشكل فج من البروباغندا لحزب معين وأمينه العام، يحيل على منطق سياسي أصبح متجاوزا.

لقد كانت تغطية تظاهرات العيد الأممي للشغيلة المغربية ضربا للتمثيلية النقابية المنبثقة عن انتخابات المأجورين لمالي 2009 والتي حددت الترتيبية التمثيلية للمركزيات النقابية وفقا لمقتضيات القانون.

لكن القنوات التلفزيونية ومن وراءها اختاروا مفهوم الدولة عند هيكال ليقبل الأمر رأسا على عقب بإعطاء الأولوية لحزب رئيس الحكومة ووزيره في الدولة وآخرين الحاضرين بصفتهم الحزبية وليس السياسية في تظاهرات فاتح ماي، وأمعتت القنوات في التغطية متنقلة من الدار البيضاء إلى الرباط وإلى طنجة، وأخذت التصريحات وجزء من الخطابات وتمكين هؤلاء من حصص زمنية أكثر من غيرهم على الإطلاق وتعاملت مع بقية المركزيات النقابية بانتقائية بأسة تستشف منها رائحة التعاليم والتلف إلى أعتاب السلطة.

إن ما جرى لا يستقيم إطلاقا والشعارات الرنانة لزعماء الأغلبية الجدد حول الديمقراطية، ويتعارض كليا مع الإرادات السياسية للمؤسسات السياسية المعبر عنها لبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، إنها تعبير عن توجه إيديولوجي لإرادة تحكيمية للهمينة على وسائل الإعلام العمومي، خدمة لمنطق حكومي يجتره منطق حزبي ضيق، يستهدف بالأساس القيم

السيد الرئيس،

يشكل الأنترنيت إحدى الوسائل الأساسية في مجال التواصل ونقل المعلومة ودخول عالم المعرفة والإعلام وتسريع الخدمات بمختلف أنواعها، مما يجعل منه ضرورة حيوية لا محيد عنها في عالم اليوم، غير أن هذه المرتكزات النظرية لا تجد لها ترجمة على أرض الواقع جراء ما يعاني منه المواطنين والمواطنات في مختلف الجهات من طرف إحدى شركات الاتصال الكبيرة ببلادنا، والتي تحظى باشتراك واسع وتحقق أرباحا طائلة بل خيالية.

وتتجلى هذه المعاناة في سوء الخدمات المقدمة لزبائننا، خاصة في الأشهر الأخيرة حيث سجل المواطنون ويسجلون إلى حدود الآن انقطاعا متكررا في الصبيب بل توقفه في أكثر من مرة، إضافة إلى توقف مجموعة من الخدمات التي أضحت امتيازا في عرف هذه الشركة.

وتشمل هذه الاختلالات، الاشتراك في الأنترنيت مسبق الدفع (3G+)، كما تشمل الاشتراك في الأنترنيت الثابت، بل الأدهى والأمر هو سوء المعاملة التي يلقاها الزبناء عند اتصالمهم بمراكز الاتصال التابعة لهذه الشركة لتقديم شكاياتهم، وحتى في حالة تقديمها لا تجد طريقها إلى الحل.

السيد الرئيس المحترم،

بالمقابل ورغم سوء الخدمة أو انعدامها في حالات كثيرة، تستمر الشركة المعنية في استخلاص، وهذا هو الغريب السيد الرئيس، تستمر في الاستخلاص في واجبات الاشتراك للزبناء بل تقدم على قطع الخدمة بشكل أوتوماتيكي كلما تأخر الزبون عن أداء هذا الواجب المدفوع مقابل خدمة غير موجودة أصلا.

ويظهر هذا الواقع السيء أن هذه الشركة لا تحترم كذلك بنود العقود المبرمة بينها وبين الزبناء، رغم أن العقد هو شريعة المتعاقدين، فهل تتدخل الحكومة لتفعيل القوانين الجاري بها العمل في هذا الإطار؟ خاصة ونحن في إطار دستور جديد يؤسس للحكامة الجيدة ويؤكد على جودة الخدمات العمومية.

السيد الرئيس،

إذ نخطط مجلسنا الموقر علما ومن خلاله كل المواطنين والمواطنات بهذا الموضوع الطارئ والهام بأن الزبناء يحتفظون بما يكفل لهم القانون لضمان حقوقهم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

أتمنى أن أتعامل في مسألة الوقت كما تعومل مع زملائي السابقين. أحيط الحكومة علما من خلال المجلس الموقر أن الاحتقانات الاجتماعية

عن أجندة واضحة بشأن الاستحقاقات الانتخابية المقبلة وبشأن المخطط التشريعي المرتبط بترسانة القوانين التنظيمية والعادية المرتبطة بالتنزيل والتأويل الديمقراطي للدستور الجديد، فضلا عن تخطتها في معالجة العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ومنها على سبيل المثال قضيتين اثنتين:

القضية الأولى، هي قضية شبح الإفلاس أو الأزمة التي أصبحت تهدد العشرات من المقاولات والشركات التي اعتادت أن تشتغل في إطار الصفقات العمومية من جراء تأخر الحكومة عن الإتيان بالقانون المالي إلى البرلمان، وما قد يترتب عنه من آثار سيئة على الآلاف من العمال والمستخدمين؛

القضية الثانية، قضية الكابوس الذي أصبح يطارد خريجي الجامعات المعطلين. محضر 20 يوليوز، السيد الرئيس، تتذكرون في هذه القاعة بالذات لما وقعت الحكومة السابقة المحضر يقضي بالتشغيل المباشر وبدون مباراة لهؤلاء الشباب المعطلين، قلنا وقتها... واليوم المعلومات تفيد بأن الحكومة الحالية متشبثة بإعمال القانون، نعم قد يكون هذا يعني جائزا ومطلوبا لكن نريد أن نطرح مفهوم الالتزام في بعده الأخلاقي والسياسي، ماذا يعني وجود في الحكومة الحالية شريك تنصل على هؤلاء الشباب، تنصل من وعوده وكذب على هؤلاء الشباب؟ ألا يعتبر ذلك تدليسا وخذلانا وعبثا؟

لا نريد، السيد الرئيس المحترم، أن يكون مصير هذه الحكومة هو حال الحكومة السابقة التي وصفها السيد المحترم الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الحاضر معنا لما كان في المعارضة، حينما وصفها بالحكومة التي تجتهد في تضريب المحتاجين وضرب المحتجين.

ونريد بهذه المناسبة وبصدق وإخلاص ومن منطلق تجديد إبداء حسن نيتنا لأننا نريد لهذه الحكومة أن تنجح لأن فيها نجاح الحكومة ولكن حذاري لأن هناك مؤشرات تبعث على القلق ونريد من الحكومة أن تكف عن إعادة إنتاج الخطاب الشعبي وأن تستعمل لغة الحقيقة في المواجهة وفي التخاطب، وفي إشراك المعنيين بالأمر.

لا يعقل أن تستمر هذه الحكومة في إدارة ظهرها لهذه الضرورة المستعجلة والقصوى، لأنها ترتبط بمصير بلد برمته. وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لذا، لا بد من وضع آليات وإجراءات للقضاء عليها كما فعلتم في السياسة. حين نسمع الحكومة عازمة كل العزم على محاربة الربيع بكل أشكاله، فإننا نهني ونثنم عليا، ولكن أين هي دفاتر التحملات الخاصة بسيارات الأجرة ونقل المسافرين والمقالع والصيد؟ فنحن في ميسيس الحاجة إلى اقتصاد عادل، وما أحوجنا إلى تنزيل الدستور تنزيلا حقيقيا، ونحن نثنم الأغلبية ولكن لا بد أن نقول هناك نقطة نظام للحقل النقابي داخل المشهد السياسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الرئيس، نشأت أزمة بين رئاسة الحكومة ومجموعات المعطلين الموقعة على محضر 20 يوليوز 2011، وفي ذلك الوقت نهينا الحكومة كما قال الأخ بنشاش أن هذه المعالجة ستخلق مشاكل خطيرة، وعلى الرغم من ذلك، التزمت الحكومة السابقة تحت ضغط الشارع وقرب موعد الانتخابات (نزيديو نعاودوها؟) بموجب محضر وقعه ممثلو المجموعات المعنية والوزير الأول السابق ووزير تحديث القطاعات العامة وعامل ملحق بولاية جهة الرباط-سلا-زموور-زغير، بحضور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يقضي بتوظيف حملة الماجستير وما فوقها برسم سنة 2010، وما قبلها بشكل مباشر واستثنائي.

وبرمجت المناصب المالية الخاصة بهذه العملية في القانون المالي 2012، ثم أصدرت الحكومة بتاريخ 8 أبريل 2011 مرسوما بالجريدة الرسمية، هذا المرسوم يقضي بتنفيذ مقتضيات هذا الاتفاق بعد هذا التوقيع الذي يعتبر اللامسؤول من خلال موقف رئيس الحكومة الحالي الذي دفع بعدم قانونيته ليضرب بذلك عرض الحائط آمال الآلاف من حملة الماجستير الذين انتظروا وفاء الحكومة بالتزاماتها.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، صرح رئيس الحكومة ومعه العديد من الوزراء بالتزامهم بتنفيذ مقتضيات اتفاق 20 يوليوز، سواء قبل تشكيل الحكومة أو بعدها، والآن يحال الملف من جديد إلى الأمانة العامة للحكومة من أجل إبداء الرأي والفصل في هذا المشكل الذي نعتبره مفتعلا بالنظر إلى الالتزامات التي سبقت الانتخابات مع هؤلاء المعطلين.

أصبحت هي الطابع الأساسي بل العام الذي يطبع مظاهر جميع الحياة العامة، فالإضرابات وصلت أوجها والاحتجاجات باتت لغة اللحظة الراهنة، مما يندر بوضع مأزوم لم يسبق له نظير.

هذا لا يعني أننا في الاتحاد العام للشغلين نزكي كل الحركات الاحتجاجية، ولكن لسنا معفيين من الدفاع عن احتجاجات ذات المطالب الصميمة وذات الصبغة القانونية والتي لا تنبني على أسس المزايدات والسياسوية والانتخابوية، لأن وطننا الآن يحتاج إلى النضال الرصين، بل إلى النضال الأنيق والمتألق بوهاج المصدقية والجدية دون شك.

ولكن حين نتساءل، السيد الرئيس، جميعا عن وضعية الجماعات المحلية ونبحث في خبايا ملفاتها المطلوبة، فإننا نسجل بأسف عميق أن هناك إخلال بجل بنود اتفاق 2002 واتفاق 2007 بل إجهاز سافر على مقتضيات القانونين معا.

كذلك حينما نسمع بتوسيع مساحات الحرية، فإننا نجد محاربة العمل النقابي يشكل بكل أشكالها في أشنع صوره والخطر أنه لم يعد محصورا وملتصقا في أرباب العمل والإدارة، بل وصل العبث مداه وأصبح التقاتل النقابي كما يحدث حاليا في (Tanger Med)، حيث كل من انخرط في الاتحاد العام يحجز سريرا في الاستعجلات، ناهيك عن التدخل السافر للإدارة لتتوب عن النقابة في تأسيس مكاتبها وضمان تمثيليتها وتوسيع انخراطاتها، وجبل عوام عنوان لدرس قديم ومتآكل ليس إلا.

في حين نسمع السيد وزير الداخلية يتحدث عن إمكانية إجراء انتخابات مهنية بدعوى أنها الأسهل وأن قوانينها المنظمة قائمة، ولكنه نسي أو تناسى أن مطلب الاتحاد العام للشغلين بالمغرب الأساسي في راهنية الأحداث التي نعيشها هو ضرورة مراجعة المرسوم المنظم للانتخابات المهنية، لأنه أكبر عنوان للربيع الانتخابي وأكبر مؤشر للفساد الانتخابي، بل أروع نموذج للربيع الانتخابي، وكان الربيع مس الأرض والسماء فلم تسلم منه أية منظومة.

وهلما معي لتروا كيف تختل الموازين، ففي مؤسسة محفظة باسم إحدى النقابات لا يتعدى مستخدموها 5000 مستخدم، ولكن مندوبي عملها يصلون إلى 500 عضو، في حين إذا تأملنا في قطاع الصحة فإن موظفيه يصلون إلى 47.000 ولا يتعدى أعضاء اللجان الثنائية فيه 500، أما إذا رفعا سقف العبث فلنتأمل عدد موظفي التعليم والذي يقارب 300.000 ولكن أعضاء اللجان الثنائية لا يتعدى 927 عضوا.

إنها قسمة (...) السيد الرئيس الحكومة، وكأن المواطنين في قطاع يساؤون في قطاع آخر عشر مرات أو 100 مرة مواطن في قطاع آخر، ناهيك عن ظاهرة اللا منتمي.

وبالمناسبة، نتساءل من هو هذا المنتمي؟ من هو هذا الرجل العملاق أو النقابي العملاق الذي يدعى اللا منتمي؟ ومن وراءه؟ إنها بصحات سنوات الرصاص لازالت تكبت أفئاسنا في الحقل النقابي، ففتقا منها.

السيد الرئيس،

أتمنى ألا يكون ذلك تهرباً لرئاسة الحكومة واختباء وراء الأمانة العامة، ما يتخاوناش من مور الأمانة العامة، لذلك نطالب رئيس الحكومة بالتعامل الإيجابي مع هذا الملف وبشكل استثنائي عملاً بمبدأ استمرارية المرفق العمومي، وتنفيذاً للالتزامات الحكومية الواردة في هذا الشأن، الشيء الذي يتطلب قراراً شجاعاً، فمن عاهد وفي.

هؤلاء المعطلون، السيد الرئيس، عددهم أكثر من 4000، تم توظيف 1200 في الدفعة الأولى، إذن تم إنصاف فئة دون أخرى، إذن ستكون الحكومة تتفلى على المعطلين مرة وكنلتزم معهم مرة وتماطلهم.

وأختم، السيد الرئيس، بلا ما تضرب بالمطرقة، بقوله عز وجل: "يا أيها الذين آمنوا كبر مقتلاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" صدق الله العظيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشترع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها... الله يهديك، السي إدريس، أنا اللي كنسير الجلسة... تقطة نظام السيد الوزير؟

هذه إحاطة، السيد الوزير، ليس للحكومة الحق أن تجيب عنها... السيد الوزير أعفنا من هذا النقاش الله يرحم والديك. صافي السي إدريس، الله يهديك.

السيد الوزير، ليس للحكومة أخذ الكلمة في إطار الإحاطة، إذن نقطة نظام في التسيير.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

أتمنى أن يتسع صدر السادة المستشارين للحكومة بعد أن استمعنا لمرافعات في إطار الإحاطات...

السيد رئيس الجلسة:

لا. الله يخليك السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

لن ندخل، لن ندخل... أريد السيد الرئيس...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير أعفنا من هذا النقاش. إذا كين شي إشكال يتعالج في النظام الداخلي. السيد الوزير، أترجك، لم أعطك الكلمة السيد الوزير.

إذن الله يخليكم، صافي السي بنشماش الله يعطيكم الخير، أعفينا من هاذ النقاش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

ابغينا نسمعو للسيد الوزير، أنا لا أرى مانعا، ولكن وضخوا لنا بأي مقتضى دستوري؟ بأي مقتضى من النظام الداخلي يحق للحكومة أن تتدخل في موضوع له علاقة بالإحاطات؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد بنشماش، راه قلنا هاذ القضية والسيد الوزير راه جلس. إذن نشترع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 8 أسئلة، إثنان منها آنية موجهة لكل من قطاعي الشؤون الخارجية والتجهيز والنقل، و6 أسئلة عادية.

السي بنشماش خليوننا نكلمو، السيد المستشار ابغيتي الكلمة خذ الكلمة... السيد المستشار أنت اللي داير الفوضى لوحك.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول دعم دبلوماسية المجتمع المدني. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد أحمد لحريف:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبعاً، لا يختلف اثنان على أن الإشعاع التنموي للدول يقاس بمدى دينامية العلاقات التي تبنيها هذه الدول بمحيطها الجهوي والدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأيضاً الدبلوماسية وهو الأساس في هذا السؤال.

ولكي نبلغ هذه الأهداف، لابد من آليات لتنفيذ هذا الدور، ومن بين هذه الآليات هناك نشاط المجتمع المدني وقدرته على التفاعل مع المكونات الداخلية والفعاليات الماثلة خارج الوطن، الشيء الذي من شأنه أن ينهض بالمجتمع ويحرك آليات حول الانفتاح على أسباب التطور والتنمية الذي تعرفه باقي دول العالم.

وإيماناً منا بأهمية المجتمع المدني في تدبير الشؤون المحلية والوطنية، باعتباره قوة اقتراحية ونجاعة انخراطه في تحقيق التنمية المستدامة ومساهمته الفعالة في تدبير مختلف القضايا المحلية والوطنية وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية.

نسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي إستراتيجية الحكومة في جعل المجتمع المدني يلعب دوره كاملاً في الدبلوماسية الموازية لبلادنا بالانفتاح كاملاً على العالم؟

- وما هي التدابير الكفيلة بضمان كافة الشروط المادية والمعنوية لإنجاح دبلوماسية المجتمع المدني؟

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد يوسف العمراني، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية

والتعاون:

باسم الله الرحمن الرحيم.

أود أولا أن أشكر السيد لخريف، السيد المستشار، على هذا السؤال الوجيه، وهذا السؤال المهم جدا الذي يتعلق بالدور ديال المجتمع المدني في العمل الدبلوماسي.

كما تعلمون، العالم تغير وكان علينا كدبلوماسية مغربية كذلك أن نتغير وأن نتأقلم مع الأوضاع الجديدة. اليوم العلاقات الدبلوماسية ليست علاقات فقط بين الدول - كما تعلمون - بل الآن هناك فاعلين جدد، وفي مقدمة هؤلاء الفاعلين هو المجتمع المدني. المجتمع المدني في الميدان الاقتصادي، المجتمع المدني في ميدان حقوق الإنسان، والآن كما تعلمون في كل المؤتمرات هناك مؤتمرات موازية للمجتمع المدني.

وعلى كل حال، كما قلت في البداية، كان على الدبلوماسية المغربية أن تتأقلم مع هذه الأوضاع الجديدة ولإعطاء المجتمع المدني الأولوية في العمل، بدأنا ذلك منذ زمن طويل، حينما، أولا، شاركنا كل الفاعلين في المجتمع المدني في اجتماعات مهمة كانت تهم مثلا قضايا الهجرة والتنمية، كان المجتمع المدني موجودا، حينما كنا نتفاوض مع الاتحاد الأوربي فيما يخص الوضع المتقدم، كان علينا أن نستشير أولا وقبل كل شيء كل الفاعلين في المجتمع المدني، من برلمانيين، من منظمات حقوقية، من كذلك رجال الأعمال، لأن الآن لا يمكن أن نعمل أي اتفاقية دولية بدون إشراك الفاعلين، ليس فقط في نهج السياسة بل كذلك في تطبيق السياسات.

وهذا، أعتقد أنني لا يمكنني إلا أن أشاطركم في الرأي أن دور المجتمع المدني أساسي في السياسة الخارجية وخاصة حينما يتعلق الأمر بالدفاع عن القضايا الوطنية بما فيها قضية الصحراء المغربية، وكان دائما المجتمع المدني من أبناء الصحراء المغربية يشاركون ليس فقط في المفاوضات، ولكن كذلك في المجتمعات التي تهم مثلا حقوق الإنسان.

الآن يجب كذلك أن ننسق لأن المجتمع المدني يجب أن يكون هناك تنسيق مع الحكومة، وفي هذا الإطار نحن الآن لنا تنسيق مع السيد الوزير المكلف بشؤون البرلمان والمجتمع المدني، لأن إذا كانت الحكومة الحالية لها وزارة تهتم بالمجتمع المدني هذا هو رسالة قوية.

كلمة أخيرة، الآن كذلك بالنسبة لمعاملتنا مع الخارج، الآن كل الدول الفاعلة في العالم تعتنى بالمجتمع المدني في تعاملها التعاوني مع دول الجوار، هذا شأن الدول الفاعلة كما فرنسا، وكما إسبانيا، اللي على كل حال المجتمع المدني يلعب دورا أساسيا في مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد فؤاد قديري:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد الوزير على الإيضاحات التي وافانا بها، والسيد الوزير من الصعب اليوم تجاوز واحد الرقم أساسي، واحد المكون نشيط وحيوي اسمه المجتمع المدني. مجموعة من الفعاليات والجمعيات التي تترددت على النهج التقليدي والتي أثرت الاشتغال خارج الإطار السياسي الرسمي، وكست قاسما مشتركا هو الرغبة التطوعية الأكيدة في توفير شروط تنشئة اجتماعية سليمة وفي إرساء دعائم مجتمع مواطن، مجتمع متعايش، يحترم مبدأ تكافؤ الفرص، لا تهتمش فيه ولا إقصاء، لكل فرد من أفراد الحق وكذلك الإمكانية في إبراز مقدراته وكفاءته.

إذن، نحن اليوم أمام قوة اقتراحية، تجعل من المجتمع المدني، بكل تلويناته وتمفصلاته، شريك حقيقي في عملية التنمية والتأطير وتجعل منه داعما خلفيا للخطاب الرسمي للدبلوماسية الرسمية أو الدبلوماسية المغربية، وهذا بيت القصيد.

وهذا أمر لم يأت من فراغ بطبيعة الحال لاعتبار قدرة المجتمع المدني على نسج العلاقات وعقد الندوات واللقاءات وتبادل الآراء بقلب مفتوح وبوجه مكشوف، بعيدا عن منطق الالتزام السياسي اللي غالبا ما يقيد أو يجرح الحكومة، بمعنى أدق يمكن لهذا المجتمع المدني أن يجهر ويصرح بأمر يمكن حتى الحكومة عاجزة حتى على التلميح بها، وذلك من خلال بلورة خطاب قوي بحمولة وطنية، حمولة كبيرة، ولكن خطاب مغربي وعندو جاذبية، تستجلى به الحقائق ويحاصر من خلاله خصوم الوحدة الترابية بإدعائهم وافتراءاتهم وبما يهللون به من مختلف المنابر الدولية، خصوصا تلك التي نالت بين أيديهم بفعل أو نظير الامتيازات والمكاسب المادية المحضة بطبيعة الحال.

لابد لكم، السيد الوزير، من دعم مجتمع من هيئات وجمعية المجتمع المدني حتى تلعب دورها المركزي والمحوري في الدبلوماسية الموازية بتناغم وتناسق مع الدبلوماسية الرسمية بطبيعة الحال، يجب أن تكونها من التأطير والتكوين، يجب أن تمدوها بالمعطيات الحينة، يجب أن تدعموها.

إلى اسمحتي لي نقطة أخيرة، السيد الرئيس، غير إلى سمحتي لي غادي

برعاية أبوية وعناية مولوية.

وتجسيدا للتعهدات الحكومية في هذا المجال القاضية بتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج، خاصة عن المستوى القنصلي، وذلك عبر تعزيز شبكة المراكز القنصلية وعصرنة بنياتها وتحديث أداؤها وتقريب خدماتها بما يتماشى مع تطلعات المغاربة في الخارج، وتقريب الإدارة من المواطن.

واعتبارا للأدوار الطلائعية للمجتمع المدني بدول المهجر عموما وفي الديار الهولندية على وجه الخصوص، فإن الجالية المغربية وجمعيات المغاربة المنحدرين من أقاليمنا الجنوبية وأعضاء الجالية المغربية بجنوب هولندا التابعة للقنصلية العامة بمدينة (Den Bosch) تستنكر بشدة الإقصاء المنهج والتلاعب بمصالح الجالية للمدينة والمستقبل أبنائها بعد اتخاذ قرار... تواجهها بموقع استراتيجي بالمدينة وتسهيل عمليات الولوج إليها، مع العلم بأن... هذه الجالية، والتي ما فتئت تضيي من أجل هذا البلد ومن أجل هذه الجالية والذين فوجئوا بترحيلها إلى منطقة صناعية نائية يصعب الولوج إليها ويفتقر محيطها إلى الخدمات والمرافق المرتبطة بالقنصلية بسومة شهرية تناهز 10 آلاف أورو.

هناك سؤال نطرحه، السيد الوزير، عن محاربة الريع الذي تتكلم عنه الحكومة فيما يخص هذه المبالغ، وجاء هذا القرار بدون إعلام سابق أو استشارة ممثلي الجالية المقيمة بـ (Den Bosch) في خرق سافر لمبدأ التشاركية في تدبير شؤون الجالية وتغييب سياسة تقريب الإدارة من المواطن في بلاد المهجر، مع المطالبة بفتح تحقيق في الموضوع واستعداد الجالية المغربية بـ (Den Bosch) المساهمة ماليا في إصلاح وترميم المقر السابق في حدود مبلغ 150 ألف أورو.

لنا، نسالكم السيد الوزير: ما هي إستراتيجية الوزارة لتقريب الخدمات القنصلية من المغاربة المقيمين في الخارج والتدابير المزمع القيام بها لتسهيل حق الولوج للاستفادة من الخدمات الإدارية والقنصلية انسجاما مع تطلعات الجالية نحو إدارة مغربية في خدمة المواطن والتقريب منه؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الوجيه.

كما قلت، فالعمل القنصلي هو كذلك من أولويات العمل الدبلوماسي للمملكة المغربية نظرا أولا لأهمية الجالية المغربية في الخارج، كذلك نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه الجالية المغربية في التنمية الاقتصادية لبلادنا. وإذا كان في الحقيقة مجهود كبير بذلناه في السنوات الأخيرة لتحسين العمل القنصلي، مازال يخصص واحد المجهود كبير كذلك في بعض القنصليات، وأنا

نتير مع السيد الوزير مظهر من مظاهر تقصير الحكومة، السيد الوزير، بخصوص الإنتاج الفكري. لابد أن تنتسقوا مع زميلكم في التعليم العالي لدعم أو دفع جامعاتنا الوطنية للإنتاج الفكري حول قضيتنا الوطنية، إذ لا يعقل أن تنتج الجامعة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

لا يمكنني إلا أن أتفق معكم، بل أكثر من ذلك نحن نريد المجتمع المدني معنا، لأن في بعض الأحيان، كما تفضلتم، الدور ديال المجتمع المدني أهم من دور الحكومة، ونحن نستعين بدور المجتمع المدني وكذلك الفاعلين الاقتصاديين.

حينما كنا نتفاوض مع الإتحاد الأوربي حول الصيد البحري مثلا أو حول الفلاحة، كان الدور ديال الفاعلين في القطاع أساسي للضغط على المحاورين، نحن نستعين بالمجتمع المدني أساسا، ليس لنا أي عقدة، بالعكس (pas de complexe) نحن في وزارة الخارجية منفتحين ونشارك كذلك المجتمع المدني حتى في بعض السياسات الوطنية، كما قلت في البداية حول...

ولنا الآن مديرية خاصة غيرنا إسمها وما ابقاها اسميتها مديرية الاتصال، مديرية الدبلوماسية العمومية والمجتمع المدني، هذا هو رسالة قوية لتفعيل الدبلوماسية المغربية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. باسمكم جميعا نرحب بتلاميذ مؤسسة الإدريسي الخاصة بيقوب المنصور الرباط.

السؤال الثاني موجه للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، موضوعه تقريب الخدمات القنصلية من المغاربة المقيمين في الخارج. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد سبق لنا، السيد الوزير، أن طرحنا هذا السؤال على الحكومة السابقة، وها نحن الآن نطرحه للمرة الثانية على حكومتكم ونتمنى أن تأخذوا هذا الموضوع وعدد من المشاكل بعين الاعتبار وتنفذوا التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي خص رعاياه بالخارج

وجوابك في واد.

معالي الوزير المحترم، فالحكومة ديالكم جات بجدية أقصيتم الجالية المغربية في حقها الدستوري في الانتخابات السابقة واتما اللي عندكم الأغلبية باش تعطيوها الحق ديالها في التصويت وفي الحق ديالها حتى في مجلس المستشارين، الله يرحم الوالدين، وهاذ القنصلية اشترتها الجالية المغربية بعرق جبينها وقنصلية معلمة في هولندا ومتواجدة في وسط المدينة ولها جميع الصلاحيات اللي احداها، احداها بنك، احداها مطعم، احداها مرافق اجتماعية وفيها مرفق كذلك لوقوف السيارات.

هنا السيد القنصل، السيد الوزير المحترم، أدانا لواحد المحل اللي صناعي، صناعي واحنا عندنا معلومات باللي هاذ القنصل توقف، يمكن على هاذ المسألة هاذي، اللي امشى اكرى في واحد المسألة اللي المغاربة ديالنا كيجيو يقضيو المصالح ديالهم ابعاد وكلقاو عراقيل مع الهولنديين.

واحنا هاذ القنصليات ديالنا جلب الاستثمارات لبلادنا، واحمة ديال المغرب في الخارج، ملي كمشي الجالية المغربية وبمشي الهولندي أو الأجانب يطلبوا (visa) باش يجيو للمغرب كيوقعوا عراقيل داخل القنصلية كيف بغيتي يجيك للمغرب؟ هاذي قنصلية في الطرف الأوربي وما تيلقاش فين يعطيو لو خدمة اللي تناسب المواطن ديالنا.

ولكن هذا أنا كيظهر لي، معالي الوزير، احنا ابعاد على جلب الاستثمارات، وابعاد على تلبية حاجيات المواطنين، وهاذ القنصلية حتى الجمعية ديالنا والمغاربة ديالنا ابغاو يساهمو باش يصلحوها، هما اللي اشراوها، هو امشى أكثرى في مكان آخر ب 10 آلاف أورو.

واش دابا، دخلنا عليك بالله، هاذ الظرفية كندير باش نكريو احنا بهاذ 10 آلاف أورو وهاذ المسائل كيعيشها المغرب ولا الدول في الخارج في الاقتصاد معالي الوزير؟

احنا في واد وأتم في واد، الله يرحم الوالدين هاذ الجالية المغربية، وخاصة من جهة فاس وتحت، المنتجة اللي كمشي تخدم وكتجيبوا لهم قنصليات ولا قناصل اللي كيعضروا غير الفرنسية، ما كيتفاهموش حتى مع المغاربة ديالهم، كيف ابغيتي هاذ الجالية غادي تفهمهم؟

ما حانش الوقت دابا نشوفو أولادنا اللي كبروا تما وعندهم دراسة وعندهم كفاءات عليا يكونوا حتى هم قناصلة أو يكونوا سفراء ولا نجيبوهم غير من فرنسا وكندا أو الرباط والدار البيضاء؟ هذا مخالف للدستور الجديد، وأنا أتأسف.

وهاذ القنصلية، حتى أنا مساهم فيها في هولندا ودرت فيها الباسبور ديالي، ولكن مع الأسف، معالي الوزير، احنا كنعضرو في واد وأتم في واد، باش المواطن بعيد علينا باش نخدومه، ولهذا احنا كنعشعوهم باش ياخذوا الجنسية الأجنبية بهاذ المعاملة ديالنا والمعاملة ديال الحكومة ديالكم.

وشكرا معالي الوزير.

واضح وصرح معكم، عملنا واحد المجهود كبير واستطعنا أولا عصنة كذلك الوسائل داخل القنصليات، كين كذلك علينا أن نكون دبلوماسيين أو موظفين قنصليين في الوزارة باش يقوموا بالعمل ديالهم بطريقة أحسن وأجود، وكذلك كان كيخصنا تقربو القناصلة من الأماكن اللي تتواجد فيها الجالية المغربية.

وفعلا في السنوات الأخيرة تمكنا باش نشريو العدد من مقرات ديال القنصليات وهذا راجع للدعم ديال وزارة المالية وتمكنا من شراء الكثير وأصبحوا الآن ملكا للدولة.

أما فيما يخص هاذ القنصلية ديال (Den Bosch) ما كانش يمكن لنا نبقاو في ذاك المكان نظرا لأن كان كيرم، ثانيا كان فيه مرض (l'amiante)، وكذلك السلطات الهولندية منعتنا باش نزاولو العمل القنصلي في هاذ المكان، لأن المكان كان غير لائق بالنسبة لاستقبال الجالية المغربية.

الآن، نحن نبحت ونشغل، هاذ المحل هذا مازال في ملك المملكة المغربية، احنا في واحد المرحلة الانتقالية، اكرينا واحد المحل في واحد المكان باش يمكن لنا نستقبلو المواطن ديالنا في واحد الجو ملائم، ولكن لا يمنع أنه إذا كانت هناك شي مكان، لأن الآن احنايا السياسة في وزارة الخارجية، نشريو، لأن الضغط على الميزانية الدولة ديال الكراء غالي جدا ويكلفنا كثير، ونشريو إذا كان شي مكان مهم احنا مستعدين باش نشريوه.

الآن فيما يخص العمل القنصلي... تقريب القنصلية من المواطنين والدفاع على المصالح ديالهم، خاصة الآن في واحد الظروف اللي كتعيش فيها أوربا أزمة اقتصادية ومالية، وهذه هي الأولوية بالنسبة إلينا، الدفاع عن مصالح الجالية المغربية اللي كتعيش أزمات في أوربا وفي إسبانيا بالأساس وفي فرنسا، الدفاع عن المصالح وكذلك تحسين الاستقبال ديال الجالية.

إذا كنا حقيقة استطعنا في بعض القنصليات نفرو الوسائل الملائمة، الآن في بعض الجهات تيخص واحد المجهود أكثر طبعا وتيخص كذلك الآن حتى الجالية، بحال كما قلنا في المجتمع المدني، تساهم كذلك في واحد التوعية ديال أعضاء الجالية المغربية ديالنا، هذا هو الأولى.

المهم الآن احنا في واحد السياسة ديال عصنة الوسائل، أنا شخصيا أتكلم وكنت قنصل 4 سنوات في برشلونة، وأنا أعلم ملي كتنوصل بيوميا 30 و40 ألف ديال المواطنين هذا ما شي ساهل في بعض الظروف. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسان البركاني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، كان جوابك غير مقنع، احنا سؤلنا في واد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

إذا كنت كنت تعرف تلك المنطقة، فأنت علم أن السلطات الهولندية أنشأت هناك مركزا اجتماعيا بجوار القنصلية يهتم بإعادة إدماج الشباب المنحرف، لا يمكننا أن تكون لدينا قنصليتنا في انهيار وفي مكان به منحرفين، هذه هي المعطيات المتوفرة لدي.

على كل حال، كان عندنا تقرير من السلطات الهولندية واللي كتمنع القنصلية ديالنا. أنا ماشي في واد وأنت في واد، بالعكس احنا في واد واحد، نحن نريد التحسين. قلت في البداية أنا في هذه المرحلة الانتقالية، وهذا المكان في ملك المملكة المغربية، سنبحث في إطار السياسة الخارجية ديالنا باش نشريو مكان ثان، وسيكفنا من حل المشكل.

أما فيما يخص المكان الجديد، فهو موجود في مفترق الطرق، قريب من (Eindhoven) التي تعرف تواجدا كبيرا للجالية المغربية وكذلك في (Breda)... وهادي أماكن اللي فيها تواجد مهم ديال الجالية المغربية وهادي سياسة القرب، وحقيقة تيخص تكون عندنا نفس السياسة ديال نشريو أماكن القنصليات، وهذا احنا اللي غادين فيه.

أما هذا المكان هذا، كان من الصعب علينا نظرا كذلك لآثار ذاك المبنى بـ (l'amiante)، وأتم تعلمون دور (l'amiante) في واحد العارة اللي كتضر بصحة أعضاء الجالية المغربية فيما يخص داء السرطان، لا يمكننا أن نبقى في هذا المبنى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول بيع الآليات والمتلاشيات لوزارة التجهيز والنقل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري.

السؤال الثاني موضوعه مآل مشروع ميناء الناظور غرب المتوسط. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، وهو حول جديد مشروع ميناء الناظور غرب المتوسط.

السيد الوزير المحترم،

منذ أزيد من سنتين تلقى سكان الجهة الشرقية عموما وسكان إقليم الناظور والديرشوش على الخصوص، تلقوا بارتياح عميق نبأ إحداث ميناء الناظور غرب المتوسط الذي أعلن عنه بمناسبة الزيارة الملكية لإقليم الناظور في صيف سنة 2009.

السيد الرئيس، أكرمونا بشيء من الصمت، الله يجازيك بخير.

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان المستشارين المحترمين، شوية ديال الهدوء باش تصنتوا للأخ ديالكم حتى يلقي السؤال ديالو.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

قلت، السيد الرئيس، تلقى سكان هذه الجهة خاصة إقليم الناظور والديرشوش بارتياح عميق نبأ إحداث هذا الميناء في جغرافية إقليم الناظور، وجاء هذا الاختيار منسجا مع ما تزخر به هذه المنطقة من مؤهلات طبيعية وجغرافية، علاوة على موقعها في شبكة خطوط الملاحة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك لقرتها من الأسواق الدولية المستهلكة للمحروقات، مما يجعل من هذه المنطقة المكان الطبيعي المؤهل بامتياز لاحتضان هذا المشروع الضخم المتنوع في اختصاصه حسب ما تثبته بعض أوراق هذا المشروع، بحيث سيضم بالإضافة إلى منطقة لتخزين المحروقات والغاز، سيضم أيضا منطقة للصناعة البتروكيمياوية، وربما حتى للصناعة الثقيلة بحكم قربه من مناجم "سيف الريف" للحديد، وكذلك لقربه من مركب "صوناصيد" للحديد والصلب.

ومن المؤكد، السيد الوزير، أن تكامل هذه العوامل وتضافرها ستجعل من هذا المشروع رافعة للاقتصاد الجهوي، بل وحتى الوطني وكذلك ستجعل منه درعا اقتصاديا هاما موازيا لميناء طنجة المتوسط، واللذان طبعا سيلعبان دورا على مسار استرجاع مدينتي سبتة ومليلية، وذلك عن طريق تأهيل المنطقة الشمالية بصفة عامة عبر تأهيلها لمواجهة الاقتصاد الهش القائم في المنطقة، القائم على التهريب أساسا، وعلى الأنشطة الغير النظامية.

السيد الوزير، اعتبارا لأهمية هذا المشروع ولأبعاده الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية أساسا، وبحكم أنه كان من المقرر أن يشرع في إنجازها منذ أزيد من سنتين، نسألكم عن:

أولا، عن موقع هذا المشروع في دائرة اهتمام الحكومة؛

ثانيا، عن الخطوات التي يكون قد قطعها على درب الإنجاز؛

ثالثا، عن مصادر تمويل هذا المشروع لأنه حسب علمي أنه لم ترد له

اعتادات في مشروع القانون المالي لسنة 2012؛

رابعا وأخيرا عن السقف الزمني المحدد أو المسطر لإنجاز هذا المشروع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة هذه الأسئلة هي مناسبة، وخاصة في هذه الغرفة نظرا للمدة الزمنية، ليس للنقاش التقني فقط ولكن نقاش سياسي وقد سمعنا بعضا منه.

نؤكد انطلاقا من السؤال دياكم، وإن كان بهم الناظر غرب المتوسط، وسنعطي بعض التفاصيل وسبق أن استدعيت من طرف اللجنة المختصة الموقرة حول سياسة الموانئ، وحضرت لها الوزارة والوكالة الوطنية للموانئ و Marsa Maroc، وكان فعلا نقاش أعطينا فيه جميع التفاصيل والبرامج حول هذا.

لكن، لا بد أن نوضح أن الحكومة، وهي منسجمة بتعددتها، وهي ملتزمة بالأوراش الكبرى، وانطلقت، ولا ننتظر قانون الميزانية لأن الأوراش الكبرى ليست مرتبطة بقوانين المالية، هي أوراش لسنوات، وهي أيضا ملتزمة بالمنطق الديمقراطي والتعددية الحقيقية والاقتصاد المتنافس، لذلك كانت دفاتر التحملات المتعددة التي طرحت، ولذلك كانت واحد العدد ديال الإصلاحات في هذا المجال، لأنني أريد أن أذكر من يريد أن يتذكر. وفي نفس الوقت أن الحكومة عازمة على الاستمرار في البنيات التحتية الكبرى المهيكلة لاقتصاد بلدنا وأعلننا في ذلك ونوابه ونجمع حوله، ومنه ما طرح الآن من بنيات تحتية.

أكثر من ذلك، أن الحكومة عازمة على محاربة اقتصاد الربيع، لأنه مطلب أمة بكاملها، رغم من يتكلم بالنيابة عن البعض يعني في بعض الوسائل، أعتقد هناك إجماع على أن ندخل إلى اقتصاد تنافسي ماشي اقتصاد الربيع، لكن هذا تراكم ما جاش البارح، تراكم سنوات، تراكم عقود، الجميع يؤمن بأن إصلاح بند في القانون يحتاج إلى حوار طويل ما بالك بإصلاح غرفة في منزل، ما بالك بإصلاح منظومة اقتصادية متكاملة، ما بالك بموضوع الموانئ، والميناء الذي يحتاج إلى معدل 6 مليار درهم، إلى أكثر من 4 أو 5 سنوات للإنجاز.

وفي هذا الموضوع بالخصوص، أطمئن السيد المستشار ومن خلالكم الشعب المغربي والرأي العام وأيضا الجهة على أن الميناء ديال الناظر ضمن السياسة المينائية ديال البلد، وتعرفون السياسة المينائية ديال 2030 فيها بالإضافة إلى إصلاح الموانئ المتخصصة في واحد المجالات بما فيها موانئ الصيد، فيها أيضا موانئ جديدة لكي يكون المغرب حاضرا في بحره في إطار

التنافس الدولي على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

الدراسات هي قيد الإنجاز إن شاء الله، بعض التفاصيل لا يمكن أن أقولها الآن لأن إذا قلتها الآن خصني نلتزم بمواعيد، لكن الدراسات إن شاء الله سنتجز ويمكن لي أن أقول لكم قبل نهاية سنة 2012 ستكون الصورة واضحة حول برمجة هذا الميناء، لأنه ميناء مكون للميناء الأطلسي في طنجة وغادي يخلي المغرب ديالنا حاضر بقوة على مستوى البحر الأبيض المتوسط في اتجاه ما أشرتم إليه، السيد المستشار، لكن أؤكد في إطار اقتصاد تنافسي، ديمقراطية تعددية، وضوح في الرؤية، إصلاح في إطار الاستقرار والاستقرار ديال البلاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

شكرا للسيد الوزير على جوابكم. نلتقط منه من طبيعة الحال طمأنتك لنا وللجهة الشرقية وللمغاربة بأكملهم على أن هذا المشروع سوف ينجز قبل نهاية سنة 2012، الدراسات المتعلقة به، في حين أنه في الوقت الذي كنا ننتظر نحن الشروع في الإنجاز.

والسبب الذي جعلنا نطرح السؤال، السيد الوزير، هو ما تناسل من إشاعات بخصوص هذا الميناء الضخم الهائل لأن هذا التأخير منذ سنة 2009 إلى الآن تناسلت في هذه المدة الزمنية بخصوصه إشاعات كثيرة، قيل عنه الشيء الكثير من أنه سيحول من تلك المنطقة إلى منطقة أخرى، لسنا بحاجة إلى ذكرها، وقيل على أنه ربما سوف لن ينجز لصعوبات في تمويله، وقيل على أنه المنطقة كذلك من بين الإشاعات أن المنطقة تعرف هزات زلزالية، ولست أدري الأرض غير مستقرة أو البحر ما كذا إلى غير ذلك.

واحنا عندنا في تلك المنطقة بالخصوص، المنطقة ديال الناظر، قال لك اللي عضو الحنش كيخاف من الجبل، ذيك المنطقة عندنا واحد التاريخ شوية مريم مع المشاريع ديال بلادنا في تلك المنطقة، لأنه تدار تماك واحد المشروع ديال المطار، قالوا لنا ما غاديش نديرو لكم المطار العروي حتى تبيعوا الأرض ديال الناظر، وابقينا كنتسننا واحد المدة طويلة.

تدار تماك واحد المشروع ديال الكلية المتعددة الاختصاصات، تأخرنا عن واحد العدد ديال المناطق اللي كنا احنا سباقين في الحقيقة خصنا نسبقو باش ناخذو ذاك المشروع بسبب هذا أنه الأرض ما عرفتشني...

وكذلك العضة الكبيرة اللي مازال السكان ديال المنطقة يستحضرونها بمرارة هو أنه تدار المركب ديال الحديد والصلب في هاذيك المنطقة في واحد الرقعة ديال 10 الهكتارات وأخذت صوناصيد آنذاك 3500 هكتار، الآن هاذيك 3500 هكتار هي اللي أصبحت تباع للخواص، هاذي العمران كنتشري وكتبيع الأرض اللي أخذت بـ 50 سنتيم للمتر مربع أصبحت تباع

قانوني واضح على أنه نريد أن يخطر معنا القطاع الخاص في هذه الحركة ديال البنية التحتية والتجهيزات الكبرى بالنسبة للبلد ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآتي الموجه كذلك إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول بيع الآليات والمتلاشيات لوزارة التجهيز والنقل. الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا للسيد الرئيس.

كطلب منك، السيد الرئيس، إلى كان ممكن أنك تخلي لي الوقت إلى شاط لي شي وقت للتعقيب، إلى ابغيتي، شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، نتمناو لك التوفيق في المهمة ديالك، لأن هذا أول سؤال غادي نطرحوه على السيد الوزير، إذن بالتوفيق إن شاء الله في هاذ المهمة اللي اتما تقادتها.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تقوم وزارة التجهيز والنقل ببيع الآليات التي تدخل ضمن المتلاشيات أو التي لم تعد صالحة للاستعمال، ما هي المسطرة المتبعة لبيع هذه الممتلكات العمومية؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار على هذا السؤال. مرة أخرى قد يبدو أيضا أنه مسألة تقنية، يمكن لي نقول لكم تقنيا الوزارة وغيرها من الوزارات كطلب من الشركة الوطنية للوجيستيك والنقل أنها تحي تشوف السيارات والشاحنات اللي عندها، وإلى غير ذلك، اللي تجاوزوا واحد المدة زمنية، كندير واحد التقرير تقني وكنتقرر اشكون اللي غادي يدوز يعني لافيراي وشكون اللي غادي يبق، وعلى ضوءها كتوكل هاذ الشركة باش تدير العملية ديال السمسرة كما هي متعاهدة والمداخل كتدخل للميزانية ديال الدولة إلا إذا كانت ما يسمى بـ (SEGMA) مستقلة.

لكن، هاذي مناسبة من الإصلاحات أن هذا منطقت السمسرة كما سيكون في المتلاشيات سيكون في الغابات، وسيكون في أراضي المجموع، وسيكون في (les fonciers) اللي غنحتاجوه للصناعات، وسيكون في

ب 5000 و 6000 و 7000 درهم لموالين البلاد.

هذا هو علاش، السيد الوزير، جينا بهاذ السؤال هذا باش تطمئنونا وتطمئنوا السكان ديال الجهة الشرقية بصفة عامة، والإقليم ديال الناظور والديربوش على أن هذا المشروع غادي يكون، وبينوا لنا، الله يجازيك بخير، بوضوح أكثر فوقاش هاد الشئ غادي تدار؟ واش غادي يدار؟ هذا هو اللي ابغينا والناس كتصنت وابغات تستافد من هاذ السؤال ديالنا في هاذ القبة السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

هذا اشحال وأنا أطمئن السيد المستشار أن ذيك المنطقة على أية حال مشاريع متعددة؛ كين المشروع ديال المنطقة الحرة اللي فيها منطقة مرتشيكيا 5000 هكتار، ولا يمكن أن تكون هاذيك المنطقة... الميناء ديال طنجة ويتكامل مع الميناء مع طنجة، وهاذ التوجه على أن اللجنة تشتغل الآن فيها كافة المتدخلين، الوزارة ووزارة المالية، الوكالة الوطنية، يعني الوزارات المعنية، أي وزارة الداخلية، ونشتغل حول هذا المشروع، كما بطبيعة الحال نشتغل على السياسة المينائية بكاملها لأن الدراسات انطلقت حتى بالنسبة للموانئ الأخرى المقترحة.

ولذلك، حتى يكون الالتزام محدد وننتظر إن شاء الله المعطيات واللي أكيد سيكون ذلك أمام الرأي العام. بوضوح، هذه الحكومة لما تلتزم ستلتزم، عندما يكون هناك طارئ سنعلنه للناس، سيكون هناك وضوح تام في مقارنة الموضوع ديال البنية التحتية والسياسة العمومية ديال البلد ديالنا، ولذلك نحن نلتزم بعهودنا إلا إذا كان شيء قاهر فوقنا، هذا موضوع أعتقد لا أحد يجادل فيه، فالحمد لله المغاربة يعرفون أنه عندما يلتزمون فإنهم يلتزمون، عندما يقع أي شيء فإنهم يتشاورون حوله لاقتراح ما يمكن أن يكون بديلا عن ذلك.

أؤكد على أن الذي تغير في الميناء هو ما سيكون فقط الغاز، أما التركيبة كلها التي أشرتم إليها فستكون ضمن المنظومة ديال الميناء واقترح بأن الميناء لن يكون معزولا، بجانبه المنطقة اللوجستكية، وبجانبه منطقة صناعية لكن الميناء يحتاج أيضا إلى ما يسمى بالولوج، تشيئة الطريق، طريق سيار، سكك حديدية، وبالتالي الآن الدراسة هي تشمل كامل هذه التركيبة باش تكون عندنا الصورة متكاملة حول التمويل ثم حول الشركاء، بالمناسبة في التوجه اللي ماشية فيه الحكومة ديال شراكة مع القطاع الخاص في جميع هذه البنيات التحتية.

وإن شاء الله ستكون تباشير في المستقبل، ومعني السيد وزير المالية يمكن إن شاء الله أن يوضح أكثر هذه الشراكة اللي غنوضعو لها إطار

الفوضى على شي أرض داها له شي حد، خص وزير الداخلية يتحمل مسؤوليتو ويدير بلاغ، ما يخليش الناس يخرجوا للزقة، كما كان في أولاد بو رحمة مثلا، أنه خرجوا الناس وسدوا الطريق العمومية، ولكن كون تدار بلاغ ديال الحقيقة ما غادي نهضر أنا على فلان ولا على فرتلان، وأنت ما غادي يمكن لي نهضر فيه وأنت ما يمكن لك تهضر في لأن الوضوح اللي بغاو المغاربة، ما ابغواش الركوب على الملفات.

ولهذا، حذاري ثم حذاري أنه تمشي لا اتما ولا احنا في هذا الظرف هذا أنه نخليو الناس تركب على الملفات.

قضية أخرى، وزير الداخلية تتكون عنده جميع المعطيات، يجمع رؤساء الأحزاب ويقول لهم فلان راه ركب على الملف فلان الفلاني أو الحزب الفلاني الفلاني راكب على الملف فلان الفلاني، المستشار الفلاني الفلاني، لأنه راه واحد المجموعة البرلمانيين بعض المرات تيدوزوا بكذبة.

ولهذا، معالي الوزير، أنا معكم وغادي نمشي معكم باش تحقنوا في جميع من تورط أنه ينصب على هذا أو يدي أرض هذا أو يعمل شي حاجة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

بطبيعة الحال من المتلاشيات إلى رافعة إلى الركوب، وعلى أية حال دور المنتخب، أنا لن أعطي دروس لأن كنت منتخبا، أنه لما يكون عنده ملف يدافع عليه انطلاقا من قناعته، وإلا الحديث عن المعطلين غادي يكون ركوب على الملفات...

الصرحة خصها تكون، دور المنتخب راه هذا قايلو الدستور وكاين في قانون الأحزاب، ودرنا السياسة ماشي غادي نقره لراسي. أنه لما يكون عنده ملف انطلاقا من القناعات ديالو كيعرضو، بطبيعة الحال الرأي العام كيسمع، الرأي العام من الذي يحسم في نهاية المطاف، هو الذي نريده اليوم في الحكومة مع الأحزاب السياسية، أن على مؤسسات الحكامة أن تشتغل في كل المجالات التي أشرتم إليها، أراضي الجموع والغابات والمقالع، إلى غير ذلك، وأيضا فيما يتعلق بالمتلاشيات وفي الصفقات وفي السمسات وفي كل شيء، بل أننا نريد مؤسسات الحكامة في الانتخابات وفي كيفية الدخول إلى المعتزك السياسي.

الآن اللي مطلوب، أشنو كاين؟ وهو تيخصنا احنا جميعا، وهذا هو المطلب، الحكومة كيفما ابغات تكون الحال ديالها والدور ديالها هو السلطة التنفيذية، البرلمان أعطاه القانون سلطة تشريعية ورقابية، وأعطى أيضا اليوم السلطة القضائية اللي سيدنا اليوم أعطى الانطلاقة ديال إصلاح الورش ديالو مع السلطات الأخرى، تتكامل هذه السلطات لحماية التوجه نحو ديمقراطية رزينة عاقلة، إلى غير ذلك.

مقالع الرمال، وسيكون أيضا فيما يتعلق بالنقل، بمعنى هي سياسة، السيد المستشار، كما تطالبون في إطار الوضوح أن يكون هناك وضوح لمحاربة اقتصاد الريع حتى لا يتسلل من لا يستحق إلى خيرات ومدخرات البلاد، ومن ضمنها هاذ المتلاشيات وسيعم ذلك كافة القطاعات التي تعرفونها باعتباركم رجل اقتصاد، وبالتالي هذا التوجه نحو الاقتصاد التنافسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. غادي نعطيك الكلمة وتكلم حتى تشبع، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

نشكر معالي الوزير المحترم الذي تكلم عن الوضوح في كل شيء، سواء في الغابات، سواء في أي حاجة، إذن نشكركم وتمناو تمشي في هاذ الطرح. ولكن أنا غادي يمكن لي نقول لك حتى في المقالع، حتى في كلشي، إذن مزيان.

السبب اللي دفعنا نظرحو هاذ السؤال، السيد الرئيس، السيد الوزير، هو ما ورد في تقرير الهيئة الوطنية لحماية المال العام، والذي تم نشره معززا بالصور في المجالات الإلكترونية. فقد أكد هذا التقرير أن رافعة كانت عند الوزارة ديالكم في ميناء الدار البيضاء، القيمة ديالها 5 مليار وبيعت ب 50 مليون، وخليني نتذاكر، صافي، احنا جاين غير بشوية.

المثير في هذا الموضوع هو أن هذه الآلية، أي الرافعة، نشرت صورها موجودة مشغلة في ميناء فرنسي. نحن ومعنا الرأي العام الوطني لم نفهم شيئا، هل تحول المغرب إلى مصدر للخردة إلى فرنسا أم أننا مستغنين عن خدمات مثل هذه الآليات؟ كيف تم تفويت هذه الرافعة؟ وكيف وصلت إلى فرنسا؟ كل هذه التساؤلات تثير القيل والقال، وهنا علاش غادي يمكن لي نتذاكر معك السيد معالي الوزير.

أنا معكم أننا بخصوص الفساد المالي والإداري أنه خص الواحد يمشي في هاذ التوجه اللي قلت، إذن احنا نطلب منكم إطلاع الرأي العام على الحقيقة ديال هاذ الرافعة، هل مضمون التقرير صائب لإزالة اللبس؟ لأنه لا بد من فتح تحقيق في الموضوع وإطلاع الشعب المغربي على المعطيات وتحريك المتابعة ضد المفسدين أو بيان يؤكد عدم صحة ما ورد.

لأنه آش واقع معالي الوزير؟ أنا يمكن لي نكون معك صريح، دابا آش ولى عندنا في السياسة؟ كاين حزب معين تبغي يركب على واحد العملية باش يجني الأصوات، تينوض وتيدي الناس يكذب عليهم، وفي الأخير تصوتوا عليه، ولكن المشكل في الوزارات، علاش المشكل في الوزارات؟ الوزارة المعنية هي اللي المسؤولة خصها تدير بلاغ، إذا بغينا الموضوعية وابغينا حتى الشعب نؤطره، لأن اشغال من واحد تيركب على الخوا، اشغال من واحد تيركب على ملفات خاوية.

بحال وزارة الداخلية، كما قلت أراضي الجموع، إذا كان شي دوار دار

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد لحسن الناودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا هذا سؤال في غاية الأهمية ولا أظن أن هناك برلماني بصفة عامة لم يعاني من هذا المشكل، لأنه مشكل مطروح لأسباب متعددة رغم ضآلة عدد الطلبة في المغرب.

المغرب يتوفر على 480 ألف طالب فقط؛ تونس، ثلث ساكنة المغرب، عندها 350 ألف طالب، الجزائر عندها مليون و300 ألف طالب. عندها 10 آلاف أستاذ، تونس عندها أكثر من 20 ألف أستاذ. هذا واقعا.

الآن الخريطة الجامعية تتوسع، ولكن النسيج الاقتصادي لا يتوسع بنفس الوتيرة لأن الخريطة الجامعية كنتبع الساكنة، ولكن العامل والمنشآت العمومية ماشي بالضرورة البلاصة فين كايبة الساكنة، هذا المشكل الأول.

المشكل الثاني، هو فعلا عدد من الطلبة، خاصة في الإجازات المهنية والماستر المهني، لأن الإجازات المهنية كتمثل 17% من الإجازات كلها، والماستر المتخصص تمثّل 36% من الماستر كله، هاذ الناس عادة الكليات ما عندهاش تجارب في هاذ الشئ ديال الولوج للمقاولات وديال المؤسسات العمومية.

إذن الإشكال المطروح ومن الصعب جدا أننا نقولو غادي يكون دبلوم مهندس مثلا دون أن يكون هناك تدريب داخل المقولة. كان اتفاق في 2010 بين الحكومة، ممثلة في وزير الشغل، وزير التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وزير الصناعة، مع الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب لتبسيط وتسهيل المسطرة وقبول الطلبة.

كين كذلك قدمنا رسالة للمؤسسات العمومية باش تفتح المجال أمام الطلبة، راه هذه مسؤولية الجميع، تنقولو للمقاولات باغيين ناس متخصصين، إذا ما افتحش للطالب الباب ديال المقولة ديالو باش يعمل تدريب ما يمكنش غدا يقول لنا ما كاينش في المستوى، لأن التدريب جزء من التكوين.

إذن هاذي إشكالية عندنا، كثير من المقاولات حتى إذا أعطته، لأنه كنععمل تدخلات، اشغال من تدخل عملنا، ولكن كيغطيه شلي ويخطو، وهاذ الطالب ما كيتدريش.

إذن فعلا هذا جزء من التكوين، إذن المقولة المواطنة يجب عليها أن تشارك في التكوين من خلال هذه التدريبات وإلا غادي يكون الطالب ديالنا قوي في الجانب النظري ولكن ما قامش بالتدريب، ما عارفش المقولة

ومع ذلك، نحن نقول بأنه إذا تكاثر الحديث حول شخص أو ملف أو قضية أو انحراف في اقتصاد الربيع مثل ما تمت الإشارة إليه، إذا تكاثر الحديث لدى الرأي العام، لا يمكن أن تنهم الرأي العام أو أي شخص، لا بد أن نبحث في أعماق الملفات.

ونتمنى إن شاء الله بقدر ما نبحث عنها أن ننظر إلى المستقبل لأن مازال الخير في الأمام، وهذا هو التوجه ديال الحكومة ديال منطق الحكامة الجيدة في تدبير خيرات البلاد والتنافس بين جميع المتنافسين، وإن شاء الله ماشيين في هذا الاتجاه، ونسأل دعمكم كمتنخين في هذا الاتجاه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر حول الصعوبات التي يواجهها الطلبة للقيام بالتدريب، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، عبد الحميد السعداوي، عبد الحميد كوسكوس، محمد فضيلي، عبد الله أبو زيد. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الأسابيع اللي مضت تكلمنا معكم في هذه القاعة عبر سؤال شفوي يتعلق بالصعوبة ديال الطلبة داخل الكليات المغربية. وفي الاجتماع اللي عملناه معكم أيضا والذي هم الدراسة القطاعية لقطاع التعليم العالي ذكرنا أيضا بهذه الإشكالية.

الآن بالإضافة للمشاكل المذكورة حول التدريس والتعليم والتحصيل الغائب تماما داخل الكليات، نضيف إشكالية صعوبة الولوج إلى التدريب، فالطلبة من مختلف الكليات ومن مختلف المدارس العلمية والفنية يجدون صعوبة كبرى في أن يحصلوا على مكان ليتدربوا المدة ديال شهر أو شهرين التي هم أساسا بحاجة إليها، ولا يمكن أن يتم الحصول على شهادة معينة تقنية إلا إذا كان هناك تدريب، وهذا التدريب من شأنه أن يعزز مدارك الطلبة المتخرجين.

فنستقبل بطريقة مستمرة عدد هائل من الطلبة يبحثون في جميع القطاعات، في جميع التخصصات، عن أماكن لهذه التدريبات، مع الأسف الشديد الأبواب مغلقة من لدن الوزارات ومن لدن المؤسسات التابعة لها، وكذلك من لدن القطاع الخاص، فأين سيذهب أبناؤنا للتدريب من أجل التمكن من مكتسباتهم الفكرية؟ شكرا.

ومن الغد تتقو له سير عمل مقالة، عمرو ما دخل للمقالة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد إدريس مرون:

أنا حظيت السؤال ديالي باش نلقا جواب.

السيد الوزير، تؤكدون الإشكالية المطروحة، لكن نطلب منكم، كحكومة، حلا عاجلا يمكن طلبة هذه السنة يلقاوا فين يتدربوا، لأن حتى الوزارات اللي أتم تترأسونها حتى هي كترفض يمسيو لها الطلبة للتدريب، فإذن أنا أبحث عن حل وليس عن تأكيد السؤال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أولا التأكيد، المثل تقول: "معرفة الداء نصف الدواء"، بعدا متفقين في واحد الجزء، هذا مؤكد، ماشي ضروري كابين مشكل، الحكومة غادي تحل المشاكل. هذا مشكل مرتبط بالمقاولات، العمومية متفق معك، قلت أنا حضرت رسالة للوزارات الأخرى باش فعلا يقبلوا الطلبة.

ولكن المقالة الخاصة، واش الحكومة كنتحكم في المقالة الخاصة؟ هذا الضمير ديال المقالة، الضمير ديال رئيس المقالة هو اللي خص فعلا بويح هذه المقالة. إذا اليوم كنتطلب من الجامعة تكون لها شباب وغدا يجي عندها الطالب باش يطلب التدريب ويقول له لا! هذا مشكل كبير.

اللي علينا احنا هي ملي يجي شي طالب، كقول لنا الشركة خص يكون عندو التأمين، احنا كنخلصو التأمين. راه في الغرب الطالب كي عمل تدريب مؤدى عنه، الشركة كنخلص (l'argent de poche)، هنا انت كنخلص عليه التأمين، ورغم ذلك كابين مشاكل.

إذن فعلا هذا دورنا كلنا، ماشي دور الحكومة، الوزير ما عندوش سلطة على شي مقالة خاصة، إذن فعلا خص نشعرو المواطنين بأن هاذ الشي غادي تقومو به وهاذ الكلام اللي كقولوا راه من باب التحسيس، ولكن ماشي إجراء قانوني، ماشي إجراء حكومي، ما غاديش الحكومة تتسلط على كل مقالة وتفرض عليها تعمل.

غدا - تنقول لك - يمكن يقبلو ويعيطيه شلية ويحطو في الباب، بعض الخطرات الطلبة كي قول لك حتى المكتب ما عندي، هذا مشكلنا كلنا. كيفاش نعالجوه؟ أنا أعدم أنا غادي نعملو جهدنا، ولكن خصكم تواعدوننا حتى أتم وتقوموا بالواجب ديالكم، إن شاء الله. في هاذ المجال نتعاونو فيه، لأن ماشي مشكل الوزارة لوحدها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الاقتصاد والمالية. السؤال الأول حول آفاق إصلاح نظام التقاعد، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الله عطاش، محمد الرماش، عبد الإله الحلوطي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

لاشك، السيد الوزير، أن الحكومة ورثت عدة ملفات ثقيلة، الكل ينتظر الجرأة الكافية لإثارتها بل وحلها وعلاجها، والملفات الكبيرة والكثيرة التي طالما يتكلم عنها الجميع، ملفات الفساد بمختلف أنواعها وأشكالها: ملف المتعاضديات، ملف قانون التعاضد، ملف صندوق المقاصة وإصلاحه.

وكذلك من الملفات الأساسية هي ملف التقاعد وملف صناديق التقاعد، وهو ملف - كما هو معلوم - مطروح منذ عدة سنوات ولم تتخذ الإجراءات اللازمة، خاصة أن شيخ الإفلاس يهددها أو يهدد على الأقل بعضها.

السيد الوزير،

إن إصلاح هذه الصناديق، كما تعلمون جيدا، أن له أهمية كبرى لطمأنة الأجراء على مستقبلهم.

وبالتالي بتلخيص، السيد الوزير، نساءلكم ما هي الإجراءات التي تزمع الحكومة اتخاذها لتجاوز هذه المرحلة الصعبة والحرجة لصناديق التقاعد؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون،

أريد أولا أن أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا سؤالهم من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. وينبغي التذكير، كما جاء في تدخل السيد المستشار، بأن ملف إصلاح التقاعد من الملفات أو من الإصلاحات الكبرى الذي تعزم الحكومة مباشرتها خلال هذه الولاية، وقد تمت الإشارة إليها في إطار البرنامج الحكومي.

السيد الوزير، نحن اليوم وعندما نتحدث بعض الصحف عن بعض الإجراءات التي يمكن الحكومة اليوم كتنفكر فيها، والتي مطروحة اليوم عندنا في الصحافة، مطروحة الزيادة في سن التقاعد، مطروح الزيادة في الاقتطاع، مطروح إعادة النظر في الطريقة التي يحتسب بها التقاعد.

هذه الإجراءات، السيد الوزير، نخبركم أننا نعتبرها إجراءات غير اجتماعية، وسوف لن تضمن ديمومة الإصلاح، لأن احنا كتنقلبوا اليوم على الإصلاح الذي يمكن يؤدي إلى الديمومة، ما كتنقلبوا على إصلاح الذي غادي يمكن يؤدي بنا فقط للتوازنات المالية.

السيد الوزير،

أي عملية الآن نعتبرها ديال الزيادة في السن ديال التقاعد، خصوصا في واحد المجموعة ديال القطاعات هي من جهة تؤدي إلى مزيد من البطالة في البلاد، واحنا عارفين العلاقة ما بين البطالة وما بين الزيادة في السن ديال التقاعد.

أية زيادة في النسبة ديال الاقتطاعات هي نعتبرها نقص وتأثير سلبي على القدرة الشرائية ديال المواطنين، لأن هذا الاقتطاع غادي يخرج من عندهم، كذلك نعتبر بأن هذا سيؤدي ويمس بمشكل التنافسية، لأن المؤسسات الإنتاجية لما غادي تطلب منها الزيادة في الاقتطاعات، بالطبع هذا سيؤدي كذلك إلى مزيد من التأثير على النسبة ديال التنافسية.

ولذلك، السيد الوزير، أمامكم نتائج ديال مكتب الدراسات، أمامكم الرؤية ديال المكتب الدولي للعمل، اليوم احنا كتنقلوا بأنه لا يمكن أن نتعاطى مع إصلاح منظومة التقاعد في المغرب إلا إذا كنا مستحضرين الجانب الاجتماعي بما لا يؤثر على القدرة الشرائية ديال المواطنين وبما يحفظ لهم تقاعدا كريما.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار على تعقيبه وعلى ما جاء به من تدخل.

هنا أريد أن أكون واضحاً، كما جاء في تدخلكم، نحن ندخل في سنة عجز ابتداء من السنة المقبلة بالنسبة لصندوق التقاعد، وقلنا بأن جميع الموظفين يتساءلون عن مصير هذه الصناديق وضمان الديمومة ديالهم، خصوصا بالنسبة لمعاشاتهم المستقبلية. ونعلم بأن هذه الأنظمة للإشكالية هي عجز مالي، الإشكالية أننا دخلنا في عجز مالي، إذن المقاربة ينبغي أن تكون اجتماعية ولكن كذلك أن تكون مالية لضمان الديمومة.

وبالتالي، إذا دخلنا بما جاء وتبعته ما جاء في تدخل السيد المستشار

وبهذا الصدد، ينبغي التذكير على أنه كما تعلمون تم وضع لجنة تقنية قامت بالعمل مع مكتب دراسات التي وصلت إلى نتائج من شأنها أن تساهم في تنوير رأي المتدخلين في الملف بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد. وفي هذا الإطار، بادرت الحكومة بعد تنصيبها على تسريع وتيرة تلك الاجتماعات التقنية التي تشارك فيه النقابات الأكثر تمثيلية، وتم في هذا الإطار 5 اجتماعات، التي كان الهدف منها، أولا وقبل كل شيء، وهو دراسة ما تم تقديمه من طرف المكتب، وكذلك العمل على دراسة ما جاء به مكتب العمل الدولي حول هذا الملف.

وفي هذا الإطار، فكما تعلمون هناك 5 سيناريوهات مطروحة للنقاش، وهذه السيناريوهات فهي تنطلق من العديد من الخيارات، تبدأ من الحفاظ على تركيبة منظومة التقاعد ببلادنا كما هي الآن، مع الاكتفاء بإدخال إصلاحات على مستوى مقاييس عمل الأنظمة الحالية بغية ضمان الديمومة، الإشكالية المطروحة بالنسبة لهذا السيناريو، كما تعلمون، وهو أن ذلك يقتضي الرفع بقوة نسبة المساهمة للمواطنين، موظفين منهم أو أجراء، ونسبة كذلك مساهمة الدولة أو كذلك بالنسبة للمقاولات.

هنالك كذلك البعد الأخير وهو أن نصل إلى اعتماد نظام تقاعد أساسي وطني وحيد لفائدة جميع النشيطين، ونظاميين تكمليين واحد للقطاع العام والآخر للقطاع الخاص.

إذن خمسة سيناريوهات، والهدف الذي ندفع من أجله وهو أن نصل جميعا في إطار توافقي على - على الأقل - التوجهات التي تتفق عليها قصد تقديمها للسيد رئيس الحكومة، بحكم أنه كما تعلمون هو رئيس اللجنة الوطنية التي ستبت في هذا الإصلاح، ولكن عزمنا كامل من أجل القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الوزير.

أريد أن احنا لما طرحنا هذا السؤال، السيد الوزير، نظرا للإشكالات التي مازال كنعرفها الصناديق ديال التقاعد، وبالطبع كنعبروا بأنه الآن وصلنا لواحد الدرجة لواحد المرحلة التي ما ابقيناش ممكن نزيدو ننتظرو.

الآن الصندوق المغربي للتقاعد محمد ابتداء من نهاية هذه السنة، ابتداء من بداية السنة المقبلة غادي تدخلوا تتعاملوا مع الاحتياطي. أريد على أن الصناديق الأخرى حتى هي تتعيش نفس المشكل، المواطن اليوم سواء كان في إطار الوظيفة العمومية أو المؤسسات العمومية أو حتى العمال في القطاع الخاص أصبحوا اليوم أيديهم على قلوبهم تخوفا من مستقبل هذه الصناديق.

السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

أشكر السيد المستشار المحترم عن الفريق الفيدرالي للوحدة الديمقراطية عن السؤال المتعلق بتنفيذ خطة العمل بين المغرب والاتحاد الأوروبي. ففي هذا الإطار، ينبغي التذكير بأن هنالك مرحلتين:

- المرحلة الأولى هي التي تتعلق بالنسبة للبرنامج الإرشادي 2007-2010، وفي إطار هذا البرنامج تمكن المغرب، كما جاء في تدخل السيد المستشار، من احتلال مكانة الصدارة من بين الدول المتوسطة الشريكة فيما يتعلق بالالتزامات والسحوبات الخاصة، بحيث أن استفاد المغرب كمتوسط سنوي لهذه الفترة ب 188 مليون أورو في مقابل ما بين 1996-2006 كنا استفدنا فقط من 140 مليون أورو.

بالإضافة إلى هذا البرنامج الذي تبلغ 654 مليون أورو، عرفت هذه الفترة الممتدة ما بين 2007 إلى 2010 مجموعة من المساعدات الأخرى، تتمثل في تسهيلات الحكامة التي وصلت قيمتها إلى 45,6 مليون أورو، وكذلك آليات الاستثمار التي وصلت إلى 42,8 مليون أورو.

فبالنسبة لهذا البرنامج، تم أولا دعم أساسا ما جاءت به الحكومة في مجالات السكن والإصلاح الضريبي والنقل والطاقة وتحديث الإدارة العمومية، وكذلك المساهمة في دعم الانتقال التنافسي للاقتصاد الوطني.

- أما بالنسبة للغلاف المالي المتعلق بالبرنامج الإرشادي 2011-2013 فهو بلغ 580 مليون يورو. وفي هذا الإطار، المغرب كذلك سيكون أول مستفيد من الاتحاد الأوروبي في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.

وفي هذا الإطار، هنالك 116 مليون أورو، الذي سيخصص لمحاربة السكن غير اللائق، التنمية القروية المندمجة بالشمال، برنامج آخر للتغطية الصحية الأساسية، 58 مليون أورو بالنسبة لتحديث الاقتصادي 232 مليون أورو اللي هو يتعلق أساسا بمساندة المؤسسات، ويشمل برنامجا أطلق عليه اسم "إنجاح الوضع المتقدم" وبرنامج آخر لتحديث العمليات العمومية، وأخيرا 87 مليون أورو اللي هو موجه أساسا لتدعيم الحكامة الرشيدة وحقوق الإنسان وكذلك ما يخص بالبيئة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار

التعقيب على الجواب.

الذي يقول لا يمكننا أن نرفع من سن التقاعد، لا يمكننا أن نرفع من نسبة الانخراطات، لا يمكننا الاقتطاعات، لا يمكننا أن نقلص من نسبة المعاشات، التساؤل: ماذا سنفعل؟ هل نضع ونبقى في إطار الطابوهات وأن نستمر بما نعرفه اليوم وما جاء على العديد من الحكومات المتعاقبة اللي أدت بنا إلى هذه الوضعية، وأن نبقي كمتفرج، نعرف بأننا نسير إلى الباب المسدود ونبقى في إطار الخطابات؟

لا، ينبغي أن يكون خطابنا مسؤولا وأن نعمل جميعا على أن نصل إلى النتيجة التي تضمن الديمومة، أن لا تمس بكيفية كبيرة القدرة الشرائية للموظفين وللأجراء، وأن نعمل جميعا من أجل تجاوز مشكل فكرة الطابوهات، لن نقبل الطابوهات في المذاكرة، لأن الهدف الأساسي والطابو الوحيد الذي بالنسبة لنا وهو أن نضمن المعاش للجميع، وأن نفتح لشريحة مهمة من المواطنين الذين لا يستفيدون من أي معاش، ونحن نعلم بأن هذا يعتبر مسا بالجنب الاجتماعي وبالبعد الاجتماعي لهذه الحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه تنفيذ خطة العمل بين المغرب والاتحاد الأوروبي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد حسن ألكيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخت والإخوة المستشارين،

أكد الاتحاد الأوروبي في تقريره السنوي الخاص بسياسة الجوار، والذي صدر في ماي 2010، أن سنة 2009 كانت غنية من حيث الإنجازات بالنسبة للمغرب، وتوجت بعقد مؤتمر القمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

ولقد تم الكشف ضمن هذا التقرير عن الغلاف المالي المخصص للمغرب من طرف آليات الجوار والشراكة الأوروبية في إطار البرنامج الإرشادي الوطني 2007-2010، والذي بلغ 654 مليون أورو.

كما تم التوقيع بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في 13 يوليوز 2010 على البرنامج الإرشادي الوطني للفترة 2011-2013، خصص له مبلغ 580 مليون و500 ألف أورو، وبذلك يكون المغرب أول مستفيد من مساعدات الاتحاد الأوروبي ما بين 2011 و2013.

فما هي الإنجازات والمجالات التي استفادت من هذه المساعدات وآليات المراقبة المعتمدة من طرف الحكومة بخصوص هذه المساعدات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

انسيتو واحد 87 مليون أورو، السيد الوزير، الخاصة بحماية البيئة.
أيضا، علاوة على هذه المساعدات، قام البنك الاستثماري الأوربي
بعملية إقراض سنة 2009 لفائدة:

- قطاعات النقل: 225 مليون أورو لتحديث الطريق السريع بين
مدينتي الرباط والدار البيضاء، و15 مليون أورو لمشروع الطرامواي في
مدينة الرباط؛

- التعليم: كانت 200 مليون أورو كمشاركة في المخطط الاستعجالي
للترية؛

- الصناعة: 100 مليون أورو لبناء مصنع السيارات في مدينة طنجة.
بالإضافة لهذا، كإين أيضا تم منح المغرب 8 ملايين أورو سنة 2008
كدعم، و6,8 مليون أورو على شكل مساعدات تقنية لفائدة مشروع
طرامواي الرباط والبرنامج الوطني للطرق القروية، مما سيسمح بتعبئة
القروض من طرف المؤسسات الأوربية لفائدة قطاع النقل الوطني.

كذلك، خصصت المفوضية الأوربية خلال سنة 2009 غلانا ماليا
لمغرب بلغ 200,7 مليون أورو، وركز برنامج العمل السنوي لسنة
2009 على القطاع الاجتماعي والبيئي، 73 مليون أورو مخصصة لبرنامج
دعم الإستراتيجية المغربية للتعليم و22 مليون أورو خصصت لبرنامج دعم
إصلاح قطاع الصحة و50 مليون أورو لدعم البرنامج الوطني للتطوير.
وهذا يبين أهمية العلاقة التي بيننا وبين الإتحاد الأوربي في دعم
السياسة والحكومة وأيضا الديمقراطية التي تعرفها بلادنا. نتمنى أن يستمر هذا
الدعم.

لم تشيروا، السيد الوزير، لآليات المراقبة، لأن في سؤالنا ما هي آليات
المراقبة لتتبع هذه البرامج؟

كذلك نطلب منكم، السيد الوزير، أن تعمل وزارة الاقتصاد والمالية
على نشر كل هذه المعطيات بشكل شفاف وتمكين البرلمان من كل
المعطيات لمتابعة هذا الدعم والمساعدة التي تتلقاها بلادنا من طرف شركائنا
الاقتصاديين، سواء تعلق الأمر بالإتحاد الأوربي أو غيرهم.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا للسيد الرئيس. شكرا السيد المستشار على المعطيات الإضافية
التي جاء بها.
أما بالنسبة لآليات المراقبة المعتمدة، فكما تعلمون الإتحاد الأوربي يحرص

من خلال اتفاقية التمويل على وضع إطار محكم لضبط ومراقبة تسيير
المساعدات المنوحة، فهناك أولا المراقبة ديال المفوضية الأوربية والمكتب
الأوربي لمحاربة الغش، ومجلس الحسابات الأوربي اللي هو تيتبع جميع تلك
الأنشطة ليضمن أن هنالك في هاذ الإطار الشفافية التامة وليقوم كذلك
بحماية المصالح المالية للإتحاد الأوربي. ومن جهة أخرى فهناك التدقيق الذي
تقوم به المفتشية العامة للمالية في العديد من المشاريع.

اللي أساسي وهو أن المغرب، والحمد لله، فهو استطاع مؤخرا من
خلال الاجتماع اللي كان في اللوكسمبورغ مع المجلس، الاتفاقية ما بين
الإتحاد الأوربي والمغرب، استطاع أن يعطى له 80 مليون أورو إضافية،
وهذا كذلك يبين مدى ثقة الإتحاد الأوربي فيما تقوم به بلادنا من
إصلاحات هيكلية وفي تسريع وتيرة انتقاله الديمقراطي.

ومن جهة أخرى، فالبنك الأوربي للتنمية، جعل من المغرب بنك
للعاملات، أي أنه سيساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية، خصوصا في مجال
القطاع الخاص، وهذا كذلك مرة أخرى يؤكد مدى ثقة الإتحاد الأوربي
بالتطور الذي تعرفه بلادنا والحمد لله.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه الحجز التعسفي لدى الغير من طرف الخزينة
العامة للمملكة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني
للأحرار.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

تقوم الإدارة الضريبية والخزينة العامة للمملكة بعملية الحجز على أموال
الملمزين من المواطنين والمواطنات المودعة بأرصدهم البنكية. وفي هذا
الإطار، نرى قرارات الحجز التي تمهم كذلك أجور الملمزين وتعويضاتهم تبقى
قرارات جائرة، لا تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية للملمزين.

السيد الوزير، ما هي السبل الكفيلة لرفع هذا التعسف على الملمزين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون،

السيدة المستشارة،

أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الأحرار على سؤالهم الهام بهذا الخصوص. وبنبغي التذكير هنا أن اليوم أغلبية مداخيل الضرائب فهي تتم عن طريق الأداء الطوعي، أي 95% تتم عن طريق الأداء الطوعي للملزمين بالضرائب دون اللجوء إلى مسطرة التحصيل الجبري أو الجزء المتبقى منها الذي تمارس بشأنه مسطرة التحصيل الجبري المتعلق بالملزمين الذين يمتنعون عن الأداء الطوعي الذي يشكل مبدأ في النظام الضريبي، وهو الذي تحرص الإدارة بشأنه على التطبيق الحرفي للمساطر المقررة في القانون 15.97.

النقطة الثانية وهو إذن نتحدثو فقط على الناس اللي ما خلصوش الضرائب ديالهم في الوقت المناسب.

النقطة الثانية، هناك مدونة التحصيل الديون العمومية التي تنص ضمن المواد ما بين 100 إلى 104 على مسطرة الإشعار للغير الحائز ضمن إجراءات التحصيل الجبري العادية المقررة لفائدة الديون العمومية المستحقة الأداء بموجب سند قانوني.

وفي هذا الإطار، فكما تعلمون خلال هذا المرحلة، فيتم في هذا الإطار أولاً ضرورة إعلام الملزمين بالأداء، أولاً من خلال إصدار جداول.. يقوم المحاسبون العموميون وخاصة منهم قباض إدارة الضرائب بالحرص على تطبيق المساطر المقررة في مدونة التحصيل، لاسيما منها إرسال آخر إشعار من دون صائر إلى الملزمين، وبعد ذلك بـ 20 يوماً الحصر على تبليغ إنذار قانوني إليهم بالعناوين ومواطن المخابرة التي اختاروها لذلك.

يمكن أن نستسمح المجلس الموقر في إبلاغ رسالة إلى كافة الخاضعين للضريبة بهذه المناسبة ليسهروا على سحب الرسائل الموجهة إليهم من الإدارة الضريبية بالبريد المضمون من مكاتب بريد المغرب، خاصة أنها موجهة إليهم بالعناوين التي اختاروها محلاً للمخابرة معهم بإدارة الضرائب.

وبعد استنفاد القابض المحاسب لهذه المسطرة القبلية على التنفيذ الجبري، يمكن لهم، كما جاء في تدخل السيد المستشار، تطبيق هذا التحصيل الجبري من حجز وكذلك بخصوص الجانب البنكي.

الإشكالية اللي هي مطروحة اليوم وهو أن بالنسبة للوزارة فنحن نشغل، انطلاقاً مما جاء في تدخلات السادة المستشارين والسادة النواب كذلك، على أن كين واحد الإشكالية مطروحة، أي أن المواطن يحس بأن تم ذلك بدون إشعاره في الوقت المناسب.

وفي هذا الإطار، فنحن سنفتح المناقشة مع الملزمين وكذلك مع المهنيين في هذا المجال، مع الأبنك كذلك، حتى نصل إلى الصيغة التي تضمن أن نصل إلى التحصيل، لأن هذه مسؤولية ديال وزارة المالية وديال المحاسب، ولكن في نفس الوقت أن لا يحس المواطن بأن كين إجحاف في حقه.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكراً للسيد الرئيس.

السيد الوزير، نشكركم أولاً على تفضلكم بهذا الجواب. واحنا كنعرفو بأن هذا الموضوع أخذ واحد الوقت كبير في النقاش أثناء مناقشة مشروع القانون المالي، واللي سجلنا على إثره التزام الحكومة...

السيد الوزير، احنا ملي اطرنا اليوم هاذ السؤال، ما كنطرحوهش باش نحيمو الممتنعين من أداء الضرائب، بالعكس الممتنعين من أداء الضرائب احنا كنساعدوكم على تحصيل الديون ديالهم، ولكن الإشكال، السيد الوزير، تكلمت لنا على ضرورة إعلام الملزمين بالأداء، مزيان، ولكن الأداء ملي تكون أصلاً الضريبة كتسالي، كيف يعقل أتني نتوصل بواحد الإعلام بأنني نخلص الضريبة وهاذ الضريبة ما كتسالنيش، وكنعطي جميع الوثائق باش كندلي بأن هاذ الشيء ما كتسالنيش، وهاذ المسطرة كناخذ، السيد الوزير، كن على يقين كناخذ أكثر من سنة، ومع ذلك نتفاجأ بأن إدارة الضرائب عوض ما تاخذ الرسالة ديالي بعين الاعتبار وتعالج المشكل، كمشي كتحجز لي على الفلوس ديالي من البنك.

وهاذ المشكل، السيد الوزير، كثير وعندنا ملفات كثيرة، إذا ابغيتوا راه نعطيوها لكم، السيد الوزير، وتشوف الضرر اللي كيلحق المواطن.

السيد الوزير، أنا غادي نعطيك مثال بسيط: واحد السيد توصل بالإعلان ديال الضريبة، وجاوبهم وأدى لهم بأنه مخلص الضريبة ديالو، وأعطى واحد الشيك لشي واحد باش يخلصو وسافر خارج أرض الوطن، مع كامل الأسف أثناء الرجوع ديالو كيلقي البوليس كيتسناوه وداه، السيد الوزير، 24 ساعة وهو في الحبس، علاش؟ لأن الشيك ملي رجع القى إدارة الضرائب دات الفلوس ورجع الشيك بدون مؤونة، ولحد الآن المشكل باقي، هاذ السيد عندو التوصيل ديالو، السيد الوزير، أدى، خص غير الإدارة ديال الضرائب تعطيه (le dégrèvement)، باقي لحد الآن هاذ الإشكال كين، وهاذ الشيء كثير السيد الوزير.

إذن احنا كنتيقو في الوعد ديالكم أثناء مناقشة القانون المالي، وكنعادو نلحو عليكم بأنكم تعالجوا معنا هاذ المشكل.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكراً.

النقطة الثانية، بأن قانونيا ملي تيكون واحد النزاع حول الضريبة تتوقف مسطرة التحصيل، هذا هو اللي كين في القانون ديال التحصيل، وأنا تتطلب من السيد المستشار يمدنا بالمعطيات اللي عندو باش نشوفو هاذ القضية اللي تكلم عليها، ولكن اللي يمكن لي أن أؤكد لكم بأن الوزارة فهي تقوم بعملها الذي يهدف أساسا إلى احترام القانون والعمل كذلك على الضرب على المتهربين من الضرائب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا للجميع.
ورفعت الجلسة.

السيد الرئيس،
السادة المستشارون،

بالنسبة للسيد المستشار، أولا كما جاء في التدخل ديال السيد المستشار، فنحن ناقشنا هذا الموضوع في لجنة المالية، وكذلك قلنا بأن خلال هاذ الأيام القليلة سنعمق في الموضوع لئري ما هي الإشكاليات الحقيقية اللي هي مطروحة، وخصوصا في إطار العرض اللي قدمتم أو النقطة التي طرحتموها فهي تتعلق، باش ما يوقعش الخلط، اللي ما خلصش الضرائب ما تيدخلش للحبس.

إذن كين مشكل ديال شيك بدون رصيد، غير باش ما نخلطوش الأمور.